

منطقة الأورو والأزمة اليونانية:

خطوة نحو التكامل أم التراجع؟

د. / كبور رشيدة *

Abstract:

L'intégration économique européenne a connu plusieurs événements qui l'ont poussé à aller de l'avant. Son chemin ne s'est pas arrêté malgré les obstacles rencontrés dans son parcours, où il fait face à une crise au sein de la zone euro en raison de la crise grecque, laquelle est considérée comme étant un autre défi à surmonter, dans le but de réaffirmer que l'expérience européenne est leader en matière d'intégration économique régionale. Pour cela, ce que affrontent actuellement les états de l'union européenne, a mis la zone euro sous une épreuve difficile quelle doit surmonter afin de prouver qu'elle est capable d'aller de l'avant dans une intégration plus poussée.

Les mots clés: Zone Euro, Crise grecque, Intégration économique, Union européenne, Monnaie unique, Expérience européenne.

ملخص:

عرف مسار التكامل الاقتصادي الأوروبي عدة أحداث دفعت به للمضي قدما للأمام، فبالرغم من العراقيل التي اعترضته إلا أن مساره لم يتوقف. حيث يواجه الاتحاد الأوروبي أزمة داخل منطقة الأورو بسبب الأزمة اليونانية، التي تعتبر كتحد آخر يتوجب على منطقة الأورو اجتيازها، بهدف تأكيد أن التجربة الأوروبية هي الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي. وعليه فإن ما تواجهه الدول الأوروبية حاليا، جعل منطقة الأورو تحت اختبار صعب قد يكون بمثابة تحد آخر لها تثبت من خلاله أنها قادرة على للمضي خطوة نحو مزيد من التكامل.

الكلمات المفتاحية: منطقة الأورو، الأزمة اليونانية، التكامل الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، العملة الموحدة، التجربة الأوروبية.

* أستاذة محاضرة «ب» - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) صعوبات الاتحاد الأوروبي وأسباب الأزمة اليونانية
- 1-1) الصعوبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي
- 2-1) أسباب الأزمة اليونانية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي
- 2) خطط الإنقاذ المتبعة والدروس المستفادة من الأزمة اليونانية
- 1-2) خطط الإنقاذ فوق الوطنية لمواجهة الأزمة
- 2-2) إمكانية تحقيق مزيدا من التكامل بعد الخروج من الأزمة
- 3-2) الدروس المستفادة من الأزمة اليونانية
- خاتمة

مقدمة:

تعتبر التجربة الأوروبية من أبرز التجارب في التكامل الاقتصادي الإقليمي، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن وصلت إلى تحقيق العملة الموحدة -منطقة الأورو*-. إن نجاح مسارها التكاملي يعكس ما حققه من مكاسب للدول الأعضاء، لكن هذا لا يعني أنه لم يتعرض إلى عقبات خاصة وأن اقتصاديات الدول التي انضمت حديثا تتسم بالضعف. وهذا ما تؤكد أزمة اليونان التي تعتبر الأخطر في سابقاتها من خلال تأثيرها وتداعياتها، فهي تمس منطقة الاتحاد الأوروبي ككل اقتصاديا وسياسيا.

وعليه تأتي الإشكالية: هل باستطاعة منطقة الأورو على ضوء ما تواجهه من صعوبات، تأكيد قدرتها على المضي قدما نحو مزيدا من التكامل؟

وللإجابة على هذا السؤال فإننا نقترح الفرضية التالية: هناك صعوبات لها أثرا واضحا على مسار التكامل الاقتصادي ووحدة من شأنها أن تجعله يفكر في تحقيق مزيدا من التكامل (تكاملا سياسيا)، حتى يتمكن من تجنب تداعيات هذه الصعوبات.

* نستخدم في هذا المقال مصطلح "الأورو" EUR عوضا عن مصطلح "اليورو" المستخدم في المشرق العربي.

1) صعوبات الاتحاد الأوروبي وأسباب الأزمة اليونانية:

منذ سنة 2009، يواجه الاتحاد الأوروبي ومنطقة الأورو صعوبات نتيجة للأزمة المالية العنيفة، التي اصطلح عليها بأزمة الديون السيادية، حيث فقدت بعض دول منطقة الأورو القدرة على تسديد ديونها، وعندها برزت الأزمة اليونانية التي تعد أهم التحديات.

1-1) الصعوبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي:

تعرض الاتحاد الأوروبي إلى صعوبات عرقلت مسيرته نحو التقدم والبناء، فالصعوبات التي يواجهها هي صعوبات متعلقة أساسا بطبيعة العلاقات بين الأعضاء الفاعلين، وعليه فهذه الصعوبات منها ما هو داخلي ومنها الخارجي¹.

✦ الصعوبات الداخلية:

- عرف الاتحاد الأوروبي عدة عراقيل في مساره التكاملي ولا يزال يواجه صعوبات، التي لها الأثر الواضح على وحدته وهي:
- عدم وجود دستور أوروبي؛
- توسع العضوية نحو الدول الأقل تقدما، خاصة في مجال الصناعة والتكنولوجيا كالليونان والبرتغال وغيرها؛
- ركود سوق العمل الأوروبي، حيث عرفت معظم الدول الأوروبية الأعضاء ارتفاعا في نسب البطالة خلال الفترة 2004-2013، فكانت أعلى نسبة مسجلة 10,8% سنة 2013 وأقلها 7% سنة 2008، بينما داخل منطقة الأورو سجلت أعلى نسبة 12% سنة 2013 وأدناها 7,5% بين سنتي 2007 و2008²؛
- وجود صعوبات اقتصادية عديدة: الحروب التجارية بين الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا، وعدم اكتمال الوحدة الجمركية الأوروبية، فرض قيود كمية على التجارة البينية غير المنظورة وانتشار استخدام القيود غير الجمركية³؛
- مشكل تباطؤ النمو الديموغرافي، فحسب توقعات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية لآفاق 2050 فهي مقلقة، وهناك توقعات أن ينخفض عدد السكان بأوروبا ابتداء من 2025*⁴؛

* بدأ انخفاض عدد الولادات في بعض الدول الأوروبية، ففي سنة 2009-2010 انخفض حجم السكان بألمانيا بـ (200 ألف نسمة)، وبالنسبة لبليكا بـ (42 ألف) ورومانيا بـ (36 ألف)، أما المجر بـ (18 ألف).

- وافقتار الاتحاد الأوروبي لسياسة خارجية مشتركة، التي قد تجعله غير قادر على التعامل مع الأزمات حتى في نطاق محدود، وحتى يستطيع أن يقوم بدور سياسيا محوريا في العالم وذلك من خلال توحيد سياسته الخارجية والأمنية⁵.

✦ الصعوبات الخارجية:

- تتمحور الصعوبات الخارجية حول وضع الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، خاصة مع الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على أن تبقى جميع دول العالم بمستوى أقل كفاءة منها، وهذا وحده يشكل خطوة بالنسبة للاتحاد لهذا سنلخصها في النقاط التالية⁶:
- التنافس الأوروبي الأمريكي في المجال الاقتصادي، حيث تسعى الدول الأوروبية من تكتلها للوصول إلى تحقيق مكانة لها على الساحة الدولية ومواجهة فرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على النظام الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال المؤشرات:
 - ✓ السيطرة على المؤسسات المالية الدولية؛
 - ✓ التنافس على مستوى المنظمة العالمية للتجارة؛
 - ✓ والعلاقات الأوروبية-الأمريكية في ظل الأزمة الراهنة؛
- والأورو كمنافس للدولار وقد كان ذلك من خلال:
 - ✓ تباين السياسات الاقتصادية داخل منطقة الأورو؛
 - ✓ تأثير الأورو بالسياسات الاقتصادية الأمريكية؛
 - ✓ وتأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على منطقة الأورو.

(2-1) أسباب الأزمة اليونانية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي:

تعرض الاتحاد الأوروبي ومنطقة الأورو في نهاية 2009 إلى يومنا هذا لأزمة مالية حادة، والتي عرفت باسم "أزمة الديون السيادية" المتعلقة بعدم قدرة بعض الدول من تسديد ديونها اتجاه دائنيها، وظهرت بوادرها في اليونان التي لم تستطيع أن تسدد التزاماتها اتجاه البنوك والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، وازدادت حدة الأزمة في نهاية سنة 2010 وبداية 2011، عندما امتدت إلى البرتغال، إيرلندا، إيطاليا وإسبانيا. وعليه فإن هذه الأزمة تعتبر بمثابة اختبار للاتحاد الأوروبي، وبصفة أدق على مدى صلابته منطقة الأورو⁷.

✦ أسباب الأزمة اليونانية:

إن الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة اليونانية هي متعددة منها ما هو داخلي وآخر خارجي.

✦ الأسباب الداخلية:

- من الأسباب الداخلية لظهور الأزمة اليونانية، نذكر⁸:
عدم التزام اليونان بشروط معاهدة ماستريخت، حيث سجلت زيادة عجز الموازنة بـ 5% في 2001 و 12.7% في نوفمبر 2009 وكذلك الدين العام بـ 113% من الناتج الداخلي الخام؛⁹
- تقديم تقارير وإحصائيات اقتصادية رسمية مزيفة، حتى تحافظ على مبادئ الانضمام إلى الوحدة النقدية؛
- عدم استفادة اليونان من قرابة 20 مليار أورو سنويا نتيجة التهرب الضريبي الناتج عن التحويلات المالية السرية وغير الشرعية من قبل الأجانب نحو بلدانهم؛
- وزيادة الإنفاق الحكومي بـ 87%، خاصة فيما يتعلق بالأجور والمعاشات، بينما زادت الإيرادات بـ 31%، مما أدى إلى زيادة عجز موازنة الحكومة اليونانية.

✦ الأسباب الخارجية:

- من الأسباب الخارجية لظهور الأزمة اليونانية، نذكر¹⁰:
عدم وجود آليات لدى منطقة الأورو لمواجهة مثل هذه الأزمات، فكان على ألمانيا أن تجري تغييرات في دستورها واتفاقياتها للموافقة على تقديم المساعدة لليونان؛
- التخوف من عدم تسديد اليونان لديونها، تسبب في فقدان المستثمرين لثقتهم في الاقتصاد اليوناني في أواخر نوفمبر 2009؛
- كان تأثير الأزمة المالية سنة 2008 على عدة دول منها دول أوروبا الوسطى والشرقية، حيث أدى إلى أزمة سيولة، مما عرض الموازنات العامة للعديد من الحكومات إلى ضغوط بما في ذلك اليونان؛
- عدم وجود جهاز رقابي يرصد الاختلالات الهيكلية أو القانونية لتصرفات الحكومات المحلية لدول الاتحاد؛
- والاعتقاد الخاطئ أن منطقة الأورو ستكون مأمّن للدول الاتحاد وبالتالي زادت ثقة المستثمرين في مستقبل نمو واستقرار اقتصاديات كل من اليونان، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا "GIIPS".*

* GIIPS اختصاراً، الحروف الأولى للدول، أي: Grèce, Irlande, Italie, Portugal, Spain

✦ تداعيات الأزمة اليونانية على الاتحاد الأوروبي ومنطقة الأورو:

تعتبر اليونان من أصغر الدول في منطقة الأورو، حيث تمثل 2,6% فقط من الناتج المحلي للمنطقة، لذلك شكلت مشاكل الموازنة في اليونان اختبار لجوهر العملة الأوروبية الموحدة، إلا أن هذه الأزمة -اليونانية- هزت الثقة في العملة الموحدة، وخلفت ضغوط للدول التي لها نفس خصائص المديونية والموازنة، وبالأخص إسبانيا، أيرلندا والبرتغال، بالإضافة إلى ما يمكن أن يحدث من مضاعفات خطيرة على بنوك الاتحاد الأوروبي التي ترجع إليها 49,2 مليار أورو من ديون اليونان منها 35,1 مليار أورو، ترجع إلى بنوك فرنسية وألمانية، دون تجاهل ما يمكن أن تسببه الأزمة اليونانية وحدها من أزمات اقتصادية كبرى، حيث يرى صندوق النقد الدولي أن دول منطقة الأورو عرفت عجز في الموازنة سنة 2009، حيث تجاوز العجز الثمانية دول من منطقة الأورو 6% من الناتج الداخلي الخام وتعدى 10% في كل من إسبانيا وأيرلندا واليونان، وبلغ إجمالي العجز في الموازنة للمنطقة ككل نسبة 6,3% من PIB محققا ارتفاعا بـ 2% عن مستواه سنة 2008، حسب توقعات صندوق النقد الدولي من الممكن أن يتزايد إجمالي عجز الموازنة لمنطقة الأورو إلى 6,8%، على الرغم من القيام بتعديلات في السياسات لسنة 2011. وهو أكبر من معيار التقارب المحدد بـ 3% بمرتين ووصل الدين العام إلى 78,2% من PIB، كما أن معظم الدول الأوروبية عن معايير التقارب بالنسبة للدين العام وعجز الموازنة، فالدول الأكثر عجزا هي اليونان بـ 13,6% تليها أيرلندا بـ 12,5% ثم إسبانيا بـ 11,2%، أما الدين العام ف سجلت الدول التالية أعلى نسبة وفي مقدمتها إيطاليا بـ 114,6%، اليونان 112,6% وبلجيكا بـ 97,2%، ثم البرتغال بـ 77,4%، وهذا ما يثير المخاوف داخل منطقة الأورو. ويتأثر الاقتصاد الإيطالي بالأزمة زادت المخاوف، خاصة وأنه يعتبر ثامن اقتصاد في العالم، فارتفع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي، من 116,1% سنة 2009 إلى 121,1% سنة 2011¹¹.

كما تأثرت إسبانيا بالأزمة، حيث انتقلت من دولة ذات فائض في الموازنة العامة بـ 1,2% من الناتج المحلي سنة 2007 إلى دولة ذات عجز قدره 11,1% سنة 2009، عندها وضع الاتحاد الأوروبي صندوقا للطوارئ سنة 2010. فبدأت الدول الأوروبية المتضررة من الأزمة بإتباع سياسة التقشف للحد من عجز الموازنة. لم تقتصر آثار الأزمة اليونانية على الجانب الاقتصادي فحسب بل نتجت عنها مشاكل اجتماعية كزيادة البطالة، فقد سجلت منطقة الأورو أعلى مستوى لها سنة 2010 بحوالي 9,6%، حيث خسرت سوق العمل حوالي 273.000 وظيفة، واستمر الوضع في الارتفاع السنتين الموالتين 2011 و2012، والذي تزامن مع ارتفاع معدلات التضخم، حيث بلغ على التوالي 2,5 و2,7%، ثم انخفض في سنة 2013 إلى 1,7% ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع مستويات الطلب الكلي في المنطقة¹²، مع وصول معدل البطالة إلى أرقام قياسية لتصل إلى 18 مليون شخص في إسبانيا واليونان اللتان تتبعان سياسات تقشفية¹³.

2) خطط الإنقاذ المتبعة والدروس المستفادة من الأزمة اليونانية:

إن التخوف من انهيار الاتحاد الأوروبي ومنطقة الأورو، جعل بالدول الأعضاء تبحث عن حلول من خلال إعداد خطط للإنقاذ تهدف إلى المحافظة على العملة الموحدة والاتحاد ككل، والتوجه نحو مزيدا من التكامل في ظل الأزمة، وكذلك محاولة استخلاص الدروس من الأزمة اليونانية .

1-2) خطط الإنقاذ فوق الوطنية لمواجهة الأزمة:

سعت الدول الأعضاء، لاسيما منطقة الأورو إلى وضع خطط لإنقاذها من الانهيار، حيث تعمل على الحفاظ على العملة الموحدة "الأورو" بصفة خاصة وعلى الاتحاد بصفة عامة، وبالتالي القضاء على فكرة تخلي أوروبا عن حلمها، وذلك بضمان استمرارها في المستقبل، مما يؤكد أنها قادرة على مواجهة التحديات. وما هي إلا فترة صعبة وستمر. ففي سنة 2010، قام وزراء المالية للدول الأعضاء على وضع خطة لحماية العملة الموحدة، بمبلغ 750 مليار أورو، كما قدم البنك المركزي الأوروبي برنامجا استثنائيا لإعادة شراء ديون دول منطقة الأورو ومن الأسواق المالية، كما بادروا إلى وضع خطط وطنية -سياسة النقشف- وفوق وطنية، باعتبار أن إجراءات النقشف التي اتبعتها بعض الدول الأوروبية لم تكن كافية، بحيث تبنى الاتحاد الأوروبي عدد من الإجراءات¹⁴.

✚ خلق آليات للاستقرار المالي الأوروبي:

تمثلت هذه الآليات في إنشاء صندوق للاستقرار المالي الأوروبي والآلية الأوروبية للاستقرار المالي بهدف الدعم المالي لأوروبا والحكومات والمؤسسات المالية:

✚ إنشاء صندوق للاستقرار المالي الأوروبي (FESF):

بعد اجتماع أعضاء منطقة الأورو في 07 ماي تم الإعلان عن إنشاء هذا الصندوق في 09 ماي 2010 وأدرج ضمن قانون لكسمبورغ في جوان من نفس السنة، لتمويل الدول الأعضاء بضمان الدول الأعضاء في منطقة الأورو بمبلغ 440 مليار دولار، وذلك بدعم الاستقرار المالي في المنطقة من خلال تقديم مساعدات مالية مؤقتة

* Fond Européen de Stabilité Financière.

للدول الأعضاء التي تعاني من ثقل المديونية، والمشاركة في الصندوق تتم وفق حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي¹⁵.

✚ والآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEBF):

تعتمد هذه الآلية على وضع المبلغ المذكور سابقا تقدمه دول منطقة الأورو لصندوق الاستقرار الأوروبي و 60 مليار أورو مقدمة من الدول الأوروبية، غير الأعضاء في منطقة الأورو، وتكون التتمة للخطة الأوروبية بالتسهيلات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 250 مليار دولار ومنه يكتمل ما تم الاتفاق عليه من طرف وزراء المالية لدول منطقة الأورو-تخصيص 750 مليار أورو- لمواجهة الأزمة، بالإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي الأوروبي¹⁶.

- توفير قروض إضافية بالموازاة مع القروض العادية؛
- تخفيض نوعية الضمانات المستعملة من قبل البنك المركزي الأوروبي على القروض من التصنيف "A" إلى التصنيف "BBB"؛
- إعادة شراء ديون اليونان، وإيرلندا وإسبانيا من السوق الثانوية؛
- وكما تم وضع ضوابط صارمة للوقاية لتفاديا لتكرار سيناريو اليونان، بالإضافة إلى إجراءات مشددة لضمان انضباط موازنات الدول الأعضاء، بحيث يتم إقرار عقوبات جديدة على الدول الأوروبية التي تحترم معيار عجز الموازنة الذي قدر بـ 3 بالمائة.

✚ خطة المفوضية الأوروبية لإنعاش اقتصاديات دول الاتحاد:

من أجل إنعاش اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي وتخفيض معدلات الركود الاقتصادي والبطالة، فقد خصصت المفوضية 256 مليار دولار، ومنه فهذه الخطة تركز على ركيزتين¹⁷:

1. على كل الدول الأعضاء المساهمة بنسبة 1,5% من المبلغ الإجمالي لنتاجها الوطني، بهدف تقوية القدرة الشرائية والطلب على السلع الاستهلاكية؛
2. والاهتمام بالاستثمار في البنية التحتية والطاقت البديلة والتكنولوجيا، قصد خلق فرص عمل والتقليل من حدة البطالة في هذه الدول.

* Mécanisme Européen de Stabilité Financière.

2-2 إمكانية تحقيق مزيدا من التكامل بعد الخروج من الأزمة:

هناك سيناريوهات تتباين بين متشائم ومتفائل:
يرى الرأي المتشائم عدم الاستجابة لإنقاذ الوضع، وهذا أمر غير واقعي بالنظر إلى ما يقوم به الاتحاد من مساعي للحفاظ على المكاسب التي تحققت في ظل التكامل وبالتالي الخروج من هذا الاختبار بتكاليف أقل. وعليه، فاحتمال انهيار الأورو لن يكون إلا إذا اضطرت دولة أو أكثر للخروج من منطقة الأورو، عندها ستهدد الثقة في العملة الموحدة، حيث تتوقع دراسات اقتصادية ألمانية أن تواجه إسبانيا وإيطاليا مصاعب إضافية، إذا ما خرجت اليونان، إذ ستزيد تكاليف الاقتراض من الأسواق المالية العالمية، ستفقد خزينة ألمانيا حوالي 13,3 مليار أورو التي قدمتها لليونان كقروض لإعادة الإعمار، نفس الشيء ينطبق على كل من فرنسا وإسبانيا، باعتبار أنهما تمتلكان سندات يونانية بعشرات المليارات من الأورو، بالإضافة إلى ما سيخسر البنك المركزي الأوروبي من سندات يونانية وتراجع مصداقية الأورو.
كما أن عودة اليونان إلى عملتها المحلية سيجعل قدرتها الشرائية تنهار وتدخل اقتصادها في انكماش وارتفاع معدلات الفائدة مجددا في سوق الديون، وبالتالي سترتفع معدلات التضخم بنسبة كبيرة جراء ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، وهذا سيؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وغيرها من المشاكل الأخرى التي ستجرح هذا الوضع¹⁸. وسيستسبب انسحاب كل من إيطاليا وإسبانيا من منطقة الأورو في تقاوم الوضع باعتبار أنها تتعامل مع دين سيادي ضخم، وبالتالي سيجعل الاتحاد في وضع خطر للغاية، خاصة وأن صندوق المساعدة الذي تم إنشاؤه لم يأخذ في الحسبان الدين السيادي الضخم لكل من إسبانيا وإيطاليا، ومنه لن تقبل دول الاتحاد الأوروبي بوضع كهذا وستبدل كل الجهود للخروج من هذا الاختبار بنجاح¹⁹.

أما الرأي المتفائل والأكثر واقعية، حيث يرى أن الاتحاد الأوروبي سيعمل على الخروج من الأزمة وبالتالي يسعى لتصحيح أو معالجة النقائص التي لم تكن واضحة في مسار تكامله، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل وتحقيق ذلك سيكون بمثابة درسا جديدا لدول العالم، خاصة الدول التي تسعى لإنشاء اتحادا نقديا، ويقوم ذلك على شقين هما:

- **الشق الأول:** يركز على عمل أوروبا على التعافي في منطقة الأورو والخروج من الأزمة بأقل الأضرار إذا ما تمكن الاتحاد من تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الجنوبية الضعيفة من خلال المساعدات المالية التي قدمت وستقدم بهذه الدول، خاصة وأن البنك المركزي الأوروبي يعمل على شراء الديون العامة وفرض إجراءات جديدة للتقشف، وبالتالي النجاح في الخروج من الأزمة ممكن إذا ما نجحت هذه الإجراءات²⁰. كما أن السياسات التقشفية التي تبناها البنك المركزي الأوروبي رغم ما تعكسه من آثار سلبية على قيمة الأورو، إلا أنها لعبت دورا أساسيا في توجيه التوازن المالي في دول منطقة الأورو في الاتجاه الصحيح، حيث أن تخفيض الإنفاق الحكومي هو الضمان لاسترجاع ميزانيات دول المنطقة توازنها، ومنه سيرجع الأورو جزءا من قوته في مواجهة الدولار والعملات الأخرى، فقد أشار بنك "كريدت سويس" أن انخفاض الأورو بنسبة 10% سنويا يؤدي إلى زيادة معدل نمو

الناتج المحلي الإجمالي، ب 7%، وهذا ما يعكس إمكانية نجاح دول منطقة الأورو في الخروج من الأزمة²¹. وحتى تتجنب منطقة الأورو حدوث مثل هذه الأوضاع لابد من أن تنقل السلطة المالية (الانفاق والضرائب) للحكومة المركزية والبرلمان الأوروبي وذلك لن يكون إلا من خلال وجود سياسة مالية ونقدية وضريبية توحد جميع الدول الأعضاء لحل الأزمة وإنقاذ الأورو.

- **والشق الثاني:** يركز على السعي نحو مزيد من التكامل ويتوقف هذا على مدى إمكانية تنفيذ إصلاحات مالية للحد من الانتفاخ المجاني من المساعدات وبالتالي تعزيز قدرة منطقة الأورو في الاستجابة بمثل هذه الأزمات في المستقبل، وذلك من خلال تقديم مساعدات طارئة عند الضرورة للدول الضعيفة، ويجب أن يكون الاتحاد النقدي الأوروبي مدعم باتحاد مالي، هذا يعني تنسيق التشريعات الضريبية وتبني آليات واضحة وتعزيز أكبر للمالية الفيدرالية²². كما يتوجب فرض قيود أكثر حزمًا على مستوى الديون والعجز، كتطبيق عقوبات مالية تلقائياً أو إلغاء حقوق التصويت للدول الأعضاء التي يثبت عدم احترامها لميثاق الاستقرار والنمو وإنشاء صندوق دائم لتقديم المساعدات للدول التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها ويبقى تحقيق تنسيق أكبر في المجال المالي والوصول إلى اتحاد مالي مرتبط بقدرة الدول الأوروبية للتنازل عن سلطاتها المالية المتعلقة بإعداد الموازنة العامة²³. وحتى يتحقق ذلك، لابد على أوروبا حل هذه المشاكل عندها تصبح اقتصادية وسياسيا أقوى، فقد جعلت هذه الأزمة، أوروبا تدعم اتحادها أكثر، حيث قامت المفوضية الأوروبية بالضغط على اليونان لتقوم بالإصلاحات، مما يعني المضي نحو تحقيق الاتحاد السياسي الذي بات ضرورة لدعم أي اتحاد نقدي ومنه أصبح أوروبا أكثر تكاملاً وأكثر قدرة على حل مشاكلها الاقتصادية مقدمة بذلك نموذجاً في قدرتها على مواجهة الأزمات والمضي قدماً نحو مزيداً من التكامل.

(3-2) الدروس المستفادة من الأزمة اليونانية:

وضعت الأزمة اليونانية الاتحاد الأوروبي في اختبار صعب من خلال التهديدات التي يواجهها، مما تطلب إصلاحاً للنظام الذي قام على أساسه "الأورو" وتجنباً لأي صدمات أخرى مستقبلاً فقد استخلص الاتحاد من هذه التجربة الدروس التالية:

- حتى يتم إنشاء اتحاد نقدي لابد من أن تتوفر فيه شروط منطقة العملة المثلثي*، والمتمثلة في²⁴:

* يجب أن تؤخذ هذه الشروط بمحمل من الجد ولا يكفي أن تكون هناك نوايا سياسية حسنة لضمان الاستقرار، بل اشتراك الدول في نفس الدورات الاقتصادية حتى يسهل اتباع سياسة نقدية موحدة، بما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى توفر آليات تساعد على سهولة امتصاص الصدمات الاقتصادية التي يجب أن تتوفر في الدول الأعضاء (كسهولة انتقال الإنتاج خاصة منها العمل، توفر نظم تسمح بإجراء تحويلات مالية بين الدول الأعضاء لمساعدتها على مواجهة أي أزمة سيولة، مرونة تحديد الأسعار والأجور...) وهذا ما لم يتوفر في اليونان.

- ✓ تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء، أي عندما تتعرض المنطقة لضغوط انكماشية فإن جميع الدول في المنطقة ستعاني من هذه الضغوط، وحينما تتعرض المنطقة لضغوط تضخمية فإن كافة الدول الأعضاء ستواجه نفس الضغوط وهكذا؛
- ✓ أن تكون لدى الدول الأعضاء القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية من خلال مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار، وذلك لتمكين الدول من تعديل الأسعار، ولقد أثبتت أزمة اليونان أن جمود عملية تحديد الأجور أسهم في إضعاف القدرة على مواجهة ضغوط الكساد؛
- ✓ سهولة انتقال عناصر الإنتاج بصفة خاصة عنصر العمل، حتى تقل الضغوط على سوق العمل من خلال سهولة انتقال العمال إلى الخارج (في حالة الضغوط الانكماشية)، أو إلى الداخل (في حالة الضغوط التضخمية)، بما يسهل من امتصاص الدول الأعضاء للصدمات الاقتصادية؛
- ✓ تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء بحيث لا تكون الدول الأعضاء متشابهة في هياكلها الاقتصادية بصفة خاصة هياكل الإنتاج؛
- ✓ ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء خصوصا في أوقات الأزمات، بما يساعد الاتحاد النقدي في التخفيف من أثر أي أزمة تلحق بالدول الأعضاء وتمكين هذه الدول من التكيف مع الأزمة من خلال التحويلات المالية التي تقدم إليها؛
- ضرورة وضع نظام دقيق لمراقبة الأوضاع المالية للدول الأعضاء وتعزيز مصداقية وشفافية القواعد المحاسبية التي تتبعها هذه الدول والتي يتم في إطارها تحديد عجز موازنتها العامة ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل تعزيز الآليات الرامية لمنع السياسات الداعمة للتقلبات الدورية والصدمات المالية للدول الأعضاء، وأيضا حتمية الرصد الدقيق لنمو فقاعات الأصول المالية بهذه الدول تجنباً لحدوث ركود في دول الاتحاد النقدي إذا ما انفجرت؛
- أثبتت الأزمة اليونانية أن تنسيق السياسات النقدية واستئذنها للبنك المركزي الأوروبي غير كافٍ، إذ يجب أن يكون هناك قدر كبير من التنسيق في السياسات المالية لدول الأعضاء بما يضمن تفادي آثار أي تدهور في الوضع المالي لأي دولة عضو على العملة الموحدة؛
- ولم تستوف كل دول الاتحاد النقدي الأوروبي شروط المنطقة المثلى وهذا ما جعل الأوروبي يتعثر وعليه يجب على الدول الأعضاء تجنب التفكير في إنشاء اتحاد نقدي على أن يستوفي تلك الشروط لاحقا لأن هذا لا يضمن لها اتحادا نقديا ناجحا.

خاتمة:

إن احتمال العدول عن استخدام "الأورو" من طرف دول المنطقة غير وارد نظرا للمزايا غير المالية والمصرفية التي قدمها، كما أن التجارة بين الدول الأوروبية التي تتعامل بالأورو أكثر سهولة خاصة عندما أصبح الأورو عملة مستقرة، بالإضافة إلى الاستقرار في المعاملات التجارية الدولية بين الدول الأوروبية والعالم الخارجي. ومن هنا تبرز قدرة الاتحاد وإصراره على الخروج من الأزمة واتخاذ كل التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة والتصدي لكل ما يمكن أن يحدث مستقبلا.

بناء على ما سبق، نصل للنتائج:

- لا يعتبر خروج اليونان من منطقة الأورو بالحل الأمثل، لأنه إذا ما تم ذلك سوف يؤدي إلى حالة من الفوضى المالية والأمنية، قد تمتد لفترة طويلة وسيرتفع معدل البطالة والجريمة، وستفقد العقارات والاستثمارات أكثر من 50% من قيمتها؛
- يرتبط بقاء اليونان في منطقة الأورو ببذل مزيدا من الجهد لحل الأزمة، لا الانتكاس على الدول الأعضاء؛
- حتى تحافظ الدول الأوروبية على مشروعها الأوروبي ومصالحها يجب أن تعفي اليونان من فوائد الديون والتي تمثل الجزء الأكبر من الديون الأصلية المتحصل عليها من الدول الأوروبية؛
- تخفيض نسبة الفائدة المفروضة وهو من الحلول الأنجع؛
- السماح لليونان بالحصول على ديون خارج أوروبا بشروط أفضل؛
- تخفيض الضرائب للتشجيع السوق اليونانية على الاستثمار؛
- ومساعدة اليونان على استغلال ثرواتها الطبيعية، حيث أثبتت الدراسات أن لديها الغاز والنفط، فنجاح الاتحاد الأوروبي في الخروج من الأزمة سيكون بمثابة درسا جديدا لدول العالم على مدى قدرته بأن يكون قطبا منافسا لدول العالم.

الهوامش والمراجع:

- 1 صدام مرير الجميلي، «الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد»، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 257.
- 2 Commission européenne Eurostat 2014,
<http://ec.europa.eu/eurostat/fr/web/products-pocketbooks/-/KS-EI-14-001>
- 3 عبد المطلب عبد الحميد، «اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص ص 68-70.
- 4 SADOUDI Tarik, «Dynamique de l'intégration économique régionale au sein de l'Union Européenne: Avancées, limites et perspectives», Mémoire de magistère en sciences économiques, Option: Economie et Finance internationales, Faculté des sciences économiques, commerciales et gestion, Université de Tizi-ouzou, 2012, p. 171.
- 5 كبور نعيمة، الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية في بناء الاتحاد المغربي، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 160.
- 6 معزوز لقمان & بودري شريف، «المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي»، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09، ص ص 73-86.
- 7 كبور نعيمة، مرجع سابق، ص 166.
- 8 طيني مريم، «دوافع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014، ص 131.
- 9 la zone euro dans la tourmente : la crise de la dette depuis 2010, 4/2/2013,
<http://www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/union-europeenne/approfondissement/zone-euro-tourmente-crise-dette-depuis-2010.html>
- 10 كبور نعيمة، مرجع سابق، ص 167.
- 11 ارجع إلى:
 - بوصبيح صالح رحيمة & رحمان موسى، «الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي: قراءة في خطط وحلول الأزمة»؛
 - عبيدات عبد الكريم & بوعمامة علي، «مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية»، الملتقى الدولي الثاني حول «واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات»، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
- 12 مقال، «مخاوف اقتصادية من تدني التضخم في منطقة الأورو عن المعدل المستهدف»، 2015/08/18،
<http://www.arabic.euronews.com>

13 Article, «La crise grecque : Un troisième plan d'aide (en attendant une restructuration de la dette ?)», le 21/09/2015,

<http://Jseco22.bloglemonde.fr/.../la-crise-grecque-troisieme-plan-daide3.pdf>

14 Article, «Avenir de la zone euro», 15/03/2012,

<http://www.arabic.euronews.com>

15 Ibid.

16 عبيدات عبد الكريم & بوعمامة علي، مرجع سابق، ص 19.

17 خلوفي عائشة، «تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي»، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص 149.

18 برهوم أسماء & برهوم هاجر، «أزمة اليونان»، الملتقى الدولي الثاني حول «واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات»، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.

19 محمد إبراهيم السقا، «السيناريوهات المستقبلية لليورو»، 2015/09/27،

<http://www.eleqt.com/2011/1/07/article-488411.html>

20 بوخاري لحلو & عايب وليد، «مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان»، الملتقى الدولي الثاني حول «واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات»، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.

21 مقال، «ما الذي ينتظر اليوروفي المستقبل؟»، 2015/09/25،

<http://www.albawaba.com/ar>

22 STRANBHAAR Thomas, «Trois scénarios pour l'avenir de l'euro», In Revue de politique économique, la vie économique N°11, 2011, pp. 30-33.

23 بوخاري لحلو & عايب وليد، مرجع سابق، ص 19.

24 محمد إبراهيم السقا، «الدروس المستفادة من الاتحاد الأوروبي والنقدي»، 2015/09/27،

<http://www.economyofkmaib.blogspot.com/2010/5/blog.post997.html>